السياحية وازداد عدد العاملين فيها باجور، بوتيرة سريعة جدا.

لقد ارتفع عدد المؤسسات التجارية المنتظمة من ٣٢٧ مؤسسة عام ١٩٧٥ الى ٣٩٠ مؤسسة عام ١٩٧٩، اي بنسبة حوالي ٢٠٪. لكن الاهم من ذلك هو ارتفاع حجم الاستخدام فيها من ٤٥٨٤ شخصا عام ١٩٧٥ الى ٧٧٤٢ شخصا عام ١٩٧٩، اي بنسبة ٧٠٪ تقريبا[٦٠].

من ناحية اخرى، ارتفع عدد الفنادق في البلاد بعد عام ١٩٧٣ من ١٠٦ فنادق مصنفة وغير مصنفة الى ١٧٠ فندقا عام ١٩٨٠، اي بنسبة ٦٠٪. لكن الزيادة المهمة كانت لدى الفنادق المصنفة التي ارتفعت من ٢٠ فندقا الى ٦٠ خلال الفترة ذاتها، اي بنسبة ٢٠٠٪. في حين لم تتجاوز الزيادة في الفنادق غير المصنفة ٢٨٪ خلال ١٩٧٣/ ١٩٨٠. كذلك ارتفعت السعة الفندقية من ٣٦٥٣ سريرا الى ٩٠٣٧ سريرا خلال الفترة ذاتها، اي بزيادة نسبتها ١٤٧٪. ولقد وقعت بعد عام ١٩٨٠، زيادات مذهلة في حجم الفنادق المصنفة التي تضيف الى الارقام السابقة ٢٤ فندقا، معظمها من فئات خمسة نجوم و٣ نجوم، وتزيد السعة الفندقية حوالي ٦٠٠٠ سرير اضافي[٦١].

ان المؤشرات المارة تؤكد ان تحولا جذريا قد وقع على بنية الاستخدام في هذا القطاع لصالح الاستخدام المأجور والتمركز والتجمع في مؤسسات خدمية وتجارية كبيرة. لذلك فاننا نقدر ان معدل الاستخدام المأجور في هذا القطاع قد ارتفع الى حدود ٥٠٪ من اجمالي العاملين فيه. وهذا يعني ان عدد العاملين مقابل اجور في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم يصل الى حوالي ٢٦ الف عامل. لقد نما عدد عمال هذا القطاع خلال ١٩٧٢/ ١٩٨٠ بنسبة ٢١٤٪، بينما بلغت نسبة النمو العددي لعمال هذا القطاع خلال السنوات ١٩٧٥/ ١٩٨٠ حوالي ٩٠٪.

خامسا: العاملون في قطاع الخدمات المالية والتأمين

بلغ عدد هؤلاء، وفقا لارقام نتائج العينة للتعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٧٩ مامجموعه ٥٥٥٦ شخصا، منهم ما لا يقل عن خمسة الاف مستخدم مقابل اجور[٦٢]. وبالمقارنة مع عددهم عام ١٩٧٢ وهو ٢٦٠٠ [٦٣] شخص، فان نسبة زيادتهم خلال هذه الفترة بلغت ٩٢,٣٪.

سادسا: العاملون في قطاع الادارة العامة (الدولة) واجهزتها المستقلة والخدمات الخاصة الاخرى

يقدر عدد العاملين في قطاع الادارة العامة وخدمات المجتمع لعام ١٩٨٠ بحوالي ١٨٠ الف شخص (انظر الجدول ٥، والجدول ٦)، وتبلغ نسبتهم الى مجموع القوى العاملة في البلاد اكثر من ٣٨٪. والمحسوبون في عداد هذا القطاع هم الموظفون الحكوميون، وافراد الامن والقوات المسلحة، والعاملون في الخدمات الاخرى غير المشمولة في القطاعات الخدمية الاخرى، المبينة في الفقرات السابقة.

يضم الجهاز الحكومي المدني حوالى ٧٩ الف شخص حسب احصاءات ١٩٨٠ [٦٤]. ومن بين هؤلاء يوجد عدد كبير من العمال المأجورين، يعملون باجور مقطوعة وغير مثبتين ضمن الكادر الوظيفي، اي غير مصنفين ولا يتبعون نظام الخدمة المدنية، ومنهم، ايضا، المتعاقدون بعقود عمل خاصة، وهؤلاء هم العاملون في وظائف ادارية او فنية او علمية عالية.